

الإدارات القانونية مخترقه .. ونزيف خسائر القضايا الحكومية مستمر

إلغاء قرار وزير التجارة بفسخ عقد الوسيلة.. وتعويضها

كتب حمد العلوان:

أكد خبير قانوني لـ «الشاهد» ان الحكومة سوف تخسر معظم القضايا المرفوعة ضدها من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد بسبب وجود اخطاء و ثغرات قانونية فادحة يتم تمريرها وتدوينها في العقود عن عمد من قبل موظفين حكوميين.

وأضاف أن غالبية الشركات والمؤسسات من القطاع الخاص لديها رجالها في المؤسسات والوزارات الحكومية، وهم يعملون في القطاع الخاص بعد الظاهر، وأن هناك شريحة كبيرة

من العاملين في الإدارات القانونية ولاؤهم لشركات القطاع الخاص حيث يتقاضون رواتب كبيرة ومكافآت مجزية. وأشار إلى أن العقود الحكومية المبرمة مع شركات القطاع الخاص والأفراد تعاني خلال واضحاً أثناء صياغتها وأنه في أغلب الأحيان تتم سرقة أو إخفاء ملفات القضايا، مؤكداً أن خزينه الدولة تتكبد سنوياً خسائر جسيمة جراء الأحكام التي تريحها شركات القطاع الخاص والأفراد في العديد من القضايا، مطالباً بضرورة ايجاد مظلة قانونية محكمة تحمي

قضايا الدولة.

وأضاف أن استمرار مسلسل نزيف الخسائر الحكومية من تعويضات مادية ضخمة يفترض على إدارات الدولة القانونية أن تجد آلية جديدة تعاقب موظفي الحكومة الذين يعملون ضدها ويخدمون شركات القطاع الخاص.

جدير بالذكر، ان المحكمة الكلية ألغت قرار وزارة التجارة فسخ عقد شركة الوسيلة بتخصيص قسيمة لإقامة مجمع حرفي في منطقة العارضية، وألزمت الوزارة بتعويض الشركة ٥٠٠١ دينار تعويضاً مؤقتاً.